

## المبسوط

بتقادهما والقول قول المنكر للتسمية لولا شهادتهما ولا يلزمها أكثر من المتعة عند الطلاق فما زاد على المتعة إلى تمام الخمسة إنما لزمه بشهادتهما فيضمنان ذلك له عند الرجوع ولو شهد آخران على الدخول قبل الطلاق ثم رجعوا فعلى شهود الدخول خمسة خاصة لأن تلك الخمسة إنما لزمه قبل الطلاق بشهادتهما عليه بالدخول وعليهما وعلى الشاهدين بألف فضل ما بين المتعة والخمسة نصفان لأن لزوم ذلك القدر إياه بشهادة الفريقين جميا .

( ولو شهد آخران أيضا على الطلاق فقضى القاضي بجميع ذلك ثم رجعوا فعلى شاهدي الدخول خمسة ) لأن لزوم ذلك بشهادتهما خاصة وعليهما أيضا وعلى شاهدي التسمية فضل ما بين المتعة إلى نصف الأول وعلى شاهدي الدخول وشاهدي التسمية وشاهدي الطلاق قدر المتعة أثلاثا على كل شاهدين ثلث ذلك لأن تقرر ذلك القدر كان بشهادتهم جميا .

( ولو شهد شاهدان على رجل أنه تزوج امرأة على ألف درهم ومهر مثلها خمسة وشهد آخران على الدخول وآخران على الطلاق والزوج يجدد ذلك كله ثم رجعوا فعلى شاهدي النكاح خمسة لأنهما ألزماه ألفا وعوضاه من ذلك ما يساوي خمسة مما زاد على ذلك أتلفاه بغير عوض فيضمنان ذلك له وليس عليهما غير ذلك .

( ألا ترى ) أنهما لو شهدا عليه بالنكاح بخمسة لم يضمنا شيئا فأما في الخمسة الباقية فيضيف ذلك على شاهدي الدخول خاصة لأن ذلك إنما لزمه بشهادتهما على الدخول فالخمسة التي ضمنهما شهود العفو شائعة فكذلك الخمسة الأخرى تكون شائعة نصف ذلك مما يتقرر عليه بالدخول فيجب ضمان ذلك على شاهدي الدخول ونصف هذه الخمسة عليهم وعلى شاهدي الطلاق نصفان لأن تقرر ذلك عليه بشهادة الفريقين .

وإذا شهد أربعة نفر على رجل بحق فشهادته اثنان بخمسة واثنان بألف فقضى به القاضي ثم رجع أحد شاهدي الألف فعليه ربع الألف لأن نصف الألف ثبت بشهادته وشهادته صاحبه على الشهادة وإنما انعدمت الحجة في نصفه .

فإن رجع معه شاهد الخمسة كان على شاهدي الألف ربع الألف كما بینا عليه أيضا وعلى الآخرين ربع سهم أثلاثا لأن الشهود على النصف الآخر كانوا أربعة وقد بقي نصفه ببقاء الواحد على الشهادة فيجب على الذين رجعوا نصف ذلك النصف بينهم أثلاثا .

وإن رجع أحد شاهدي الخمسة وحده أو هما جميا فلا شيء عليهم لأنه قد بقي على الشهادة بتلك الخمسة من يتم الحجة بشهادته .

وإن رجعوا جميعاً كان على شاهدي الألف خمسماًئة خاصة .  
لأن ذلك يستحق بشهادتهما خاصة والخمسماًئة الأخرى عليهم